9- ورشة عمل عن التعرف على الجوانب البيئية في إقليم وسط الصعيد " نحو لا مركزية الإدارة البيئية في إقليم وسط الصعيد " (27-2004/11/28) :

عقدت هذه الورشة على مدى يومين بترتيب وتنظيم بين جامعة أسيوط متمثلة فى مركز الدراسات والبحوث البيئية والفرع الإقليمى لوزارة البيئة بأسيوط، وذلك للتعرف على الجوانب البيئية فى إقليم وسط الصعيد، وكان من أهم أهدافها هو لا مركزية الإدارة البيئة فى هذا الإقليم الهام. وقد تفضل الأستاذ الدكتور/ محمد عبد السلام عاشور نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة السابق بافتتاح فعاليات الندوة، وإلقاء كلمة تضمنت العديد من الاستراتيجيات التى من شأنها المحافظة على البيئة بالتطبيق العلمى والعملى والقدوة الحسنة وزرع السلوك القويم من أجل حماية البيئة. وقد أشار سيادته إلى أهمية التزاوج والتعاون بين جامعة أسيوط وجهاز شئون البيئة (الفرع الإقليمى لوزارة البيئة) بإقليم وسط الصعيد من أجل وضع الحلول الجذرية لمشكلات البيئة المتعددة، كما وضح سيادته أن تعدد الاهتمامات البيئية للمحافظات المشاركة أضافت بعداً جديداً للتعرف على جميع مشاكل الإقليم والتصدى لها بطرق علمية سليمة.

هذا وبمشاركة فعالة من السيد الكيميائى/ نادر شحاته دوس المدير الإقليمى لفرع جهاز شئون البيئة بإقليم وسط الصعيد. وقد تضمن برنامج الندوة على مجموعة من المحاضرات الهامة، وقام بها أساتذة متخصصون هم :

1- الأستاذ الدكتور/ جهاد أبو العطا – أستاذ بقسم الصحة العامة – كلية طب القصر العينى – جامعة القاهرة. وعنوان محاضرته : " نظرة على التلوث البيئى ".

2- الأستاذ الدكتور/ نادر راغب مترى – أستاذ الهندسة الكيميائية والتجارب نصف الصناعية بالمركز القومى للبحوث. وعنوان محاضرته : " إدارة المخلفات الصلبة : الاحتياجات والمسئوليات ".

3- الأستاذ الدكتور/ ثابت عبد المنعم إبراهيم- أستاذ ورئيس قسم طب الشرعى والسموم بكلية طب بيطرى- جامعة أسيوط، ومدير مركز الدراسات والبحوث البيئية بالجامعة. وعنوان محاضرته : " أنشطة مركز الدراسات والبحوث البيئية " .

4- الأستاذ الدكتور/ محمد أبو القاسم محمد – أستاذ بقسم هندسة التعدين والفلزات بكلية الهندسة (هندسة البيئة)- جامعة أسيوط، ونائب مدير مركز الدراسات البحوث البيئية بالجامعة. وعنوان محاضرته : " تلوث الهواء .. القياس والتحكم ".

وشارك فى ورشة العمل حوالى 175 فرد من المهتمين بالقضايا البيئية على رأسهم سكرتيرو عموم محافظات : (المنيا – أسيوط – سوهاج – الوادى الجديد) ومديرو وأعضاء مكاتب شئون البيئة فى محافظات الإقليم، وكذلك ممثلون من مديريات الرى والزراعة والصحة وشرطة المسطحات ورؤساء الأحياء والمراكز، وكذلك ممثلون من المناطق الصناعية ومديرو إدارات البيئة بمصانع الأسمنت والسماد والزيوت والمياه الغازية وتجفيف البصل والسكر وصناعة الغزل والنسيج بالإقليم بالإضافة إلى محمية الوادى الأسيوطى. كما حضر الورشة ممثلون عن الجمعيات

المهتمة بالبيئة مثل جمعيات رابطة المرأة بأسيوط، والمجلس القومى للمرأة، وجمعية حماية البيئة، وجمعية رجال الأعمال، والصندوق الاجتماعى للتنمية.

وخلصت ورشة العمل إلى العديد من التوصيات الهامة والضرورية التى وضح منها تفاعل المشاركين واهتمامهم وحبهم لوطنهم وسعيهم الدؤوب على المحافظة عليه وعلى المواطن من أخطار التدهور البيئى، وقد أفرزت المناقشات عن تحديد أولويات العمل البيئى، والحلول المناسبة لها وآليات التنفيذ، وأدوار ومسئوليات كافة الأطراف، وكذلك مصادر التمويل. وتتلخص نتائج وتوصيات الورشة فى النقاط التالية:

المجموعة الأولى " الجوانب البيئية المرتبطة بالأنشطة الصناعية والورش " :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

- التخلص من المخلفات في مياه النيل.
- ضعف الوعي البيئي وقلة التدريب.
- ارتفاع نسبة المعادن الثقيلة في المياه الجوفية.
- انتشار الورش الحرفية داخل الكتلة السكنية.
- سوء تخزين بعض المواد الخام فى الصناعة، وعدم توافر مكان ملائم لها.
- التلوث السمعي في المنشآت الصناعية.

آليات التنفيذ :

- استخدام الغاز الطبيعي في المصانع والمنشآت بدلاً من استخدام أنواع الوقود الأخرى مثل السولار والمازوت، وغيرها من مصادر الطاقة الملوثة للبيئة.
- نقل الورش خارج المدن والكتل السكنية والتوسع فى إنشاء المدن الصناعية.
- نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا التطبيقية فى المشروعات الصناعية.
- التعاون بين الجهات المعنية بالبيئة والتنسيق للمحافظة عليها.
- نشر وسائل التوعية والتثقيف البيئي والتدريب.
- إعادة تدوير المخلفات الصناعية الصلبة ودعم البحوث فى هذا المجال.

– تطبيق الطرق الهندسية للتحكم فى ملوثات مداخن المصانع والمنشآت الصناعية لمنع التلوث بأنواعه.

المجموعة الثانية " الجوانب البيئية المرتبطة بالمخلفات الصلبة" :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

– عدم فصل المخلفات الصلبة والتي تشمل : مخلفات البلدية (قمامة المنازل، هدم وبناء، تقليم وقطع الأشجار، كـــنس الشوارع)، مخلفات خطرة (مخلفات صناعية خطرة، " معبأة وفارغة"، مخلفات مستشفيات خطرة، مخلفات حمأة من الصرف الصحي، مخلفات وحدات بيطرية، مجازر) مخلفات زراعية ومخلفات حيوانية ومخلفات داجنة.

– عدم الاهتمام بالتوعية البيئية وعدم تفعيل قانون البيئة رقم (4) لسنة 1994.

آليات التنفيذ :

– نشر التوعية البيئية والتحفيز على الاهتمام بها.

– تفعيل دور القانون والتشريعات البيئية.

– دراسة المخططات العامة لإدارة المخلفات الصلبة.

– تفعيل دور الجامعات والجهات البحثية المحلية.

– خصخصة إدارة المخلفات على مستوى المدن الكبرى.

– تفعيل دور الجمعيات الأهلية، والقيام بمشروعات شباب الخريجين.

– توفير رسوم أداء الخدمة عن طريق (الضريبة العقارية أو فاتورة الكهرباء).

– تدريب القوى البشرية المصرية بواسطة الخبراء المصريين أو الأجانب.

المجموعة الثالثة " الجوانب البيئية المرتبطة بالأنشطة الزراعية والصرف " :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

– الاستخدام الخاطئ للمبيدات الكيماوية المستخدمة في الأنشطة الزراعية.

– إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي دون خلط أو معالجة في الزراعة.

– تلوث المجاري المائية بالصرف الزراعي.

– استخدام المواد الكيماوية في صيد الأسماك.

– استخدام المبيدات فى حفظ وتخزين الحبوب، وكذلك رش بعض الثمار ببعض المعادن للإسراع بنضجها.

– استخدام مبيدات الآفات في إنتاج النباتات الطبية والعطرية.

– استخدام مياه الصرف الصحي في الزراعة، وخاصة الخضر والفواكه.

آليات التنفيذ :

– الحد من استخدام المبيدات إلا في الضرورة القصوى، وتحت إشراف وزارة الزراعة وذلك عن طريق تفعيل التشريعات القانونية التي تحد من استخدام المبيدات، والرقابة على محلات بيع المبيدات والأسمدة.

– منع استخدام مياه الصرف الزراعي للري منعاً تاماً، وسن القوانين المنظمة لمنع استخدامها أسوة بما هو متبع في مياه الصرف الصحي.

– تشديد الدور الرقابي على تسويق المنتجات الزراعية الملوثة.

المجموعة الرابعة " الجوانب البيئية المرتبطة بإدارة المياه والصرف الصحى " :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

– عدم كفاية وكفاءة شبكات الصرف الصحى، وعدم اكتمال المعالجة، وزيادة تلوث المياه الجوفية والسطحية.

– قلة الوعي البيئي لدى العامة وقلة التنسيق بين الأجهزة التنفيذية في التخطيط والتنفيذ.

– عدم استغلال بقايا ورد النيل الذي يتم رفعه من مجرى المياه.

– عدم توافر مياه الشرب النقية في بعض القرى والنجوع.

– انتشار المزارع السمكية والكائنات الغريبة في المجرى المائى.

آليات التنفيذ :

– رفع وزيادة التوعية البيئية للمسئولين والمواطنين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة والمؤتمرات والدورات التدريبية ودور العبادة.

– توفير البدائل المناسبة للصرف الصحى فى المناطق المحرومة منه.

– التعاون بين الجهات المتخصصة ووجود تنسيق مشترك فيما بينها.

– إجراء دراسات علمية على ورد النيل والمخلفات الأخرى للاستفادة منها في تنمية البيئة.

– وجود الرقابة وتفعيل دور القانون على المزارع السمكية.

– إحلال وتجديد شبكات مياه الشرب المستخدم بها مواسير الأسبستوت.

المجموعة الخامسة " الجوانب البيئية المرتبطة بالتراث الحضارى والثقافى والمحميات الطبيعية" :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

– قلة الوعي البيئي، وعدم تفعيل القوانين والتشريعات.

– مشكلة المياه الجوفية وتأثيرها الضار على الآثار والمحميات الطبيعية.

– الكثبان الرملية وتأثيرها الضار على المناطق الأثرية بالوادي الجديد.

– تراكم المخلفات والقمامة فى بعض القناطر على النيل والترع.

– الزحف الزراعي والتعدي على مناطق المحميات وخاصة في محمية الوادي الأسيوطي.

آليات التنفيذ :

– عمل برامج توعية لحماية الآثار والمحميات الطبيعية.

– تفعيل دور الجمعيات المهتمة بالبيئة وتوعية المواطنين، وتوفير الحاويات الملائمة لجمع المخلفات بالمناطق الأثرية.

– الاهتمام بالبحوث الميدانية فى الجامعات ومراكز البحوث لحماية الآثار والتراث المعمارى.

– الاقتداء بالقيادات النموذجية وتفعيل أدوار مكاتب البيئة فى المدن .

– تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بحماية التراث المعماري من الاعتداءات والتهديدات.

المجموعة السادسة " الجوانب البيئية المرتبطة بالخدمات الصحية والسكانية والاجتماعية وقضايا البيئة " :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

- عدم فصل المخلفات الطبية الخطرة وعدم توافر طرق التخلص الآمن منها.
- انتشار الأمراض الخطيرة نتيجة لتلوث البيئة.
- انتشار العشوائيات وحظائر المواشي في المناطق السكنية.
- عدم وجود تنسيق بين الجهات المختصة للتخلص من مشاكل التلوث.
- عدم وجود رقابة صحية كاملة على المطاعم والمأكولات.
- التلوث السمعي داخل المنشات الصناعية.
- الزيادة السكانية وانتشار الفقر وما يترتب عليه من مشاكل بيئية.

آليات التنفيذ :

- التوعية بمشاكل تلوث البيئة وأضرارها على المجتمع، والعمل على الاكتشاف المبكر للأمراض.
- توفير الأدوات والمعدات لفصل المخلفات الخطرة عن العادية والتخلص منها بطريقة صحيةآمنة.
- تطوير العشوائيات بما يتناسب مع الشروط الصحية والبيئية، وذلك بالتنسيق مع الجهاز الإداري للدولة والجهات المعنية لحل مشاكل البيئة .
- التنسيق بين الجهات المعنية لحل المشاكل البيئية.
- تفعيل الرقابة الصحية على المطاعم والباعة الجائلين.
- زيادة تفعيل دور الجمعيات الأهلية لمواجهة المشاكل البيئية.
- العمل على توفير المدافن والمقالب العمومية بالشروط الصحية والبيئية.

المجموعة السابعة " الجوانب البيئية المرتبطة بدعم البناء المؤسسى" :

أولويات المشكلات البيئية للمجموعة :

– عدم توافر برامج تدريبية كافية، وقلة مصادر التمويل والإمكانيات لنشر الوعى البيئى للجمهور.

– عدم وجود تنسيق بين الجهات المختصة للحفاظ على البيئة، وكذلك عدم الاستعانة بالخبرات المحلية في مواجهة المشكلات البيئية الإقليمية.

– عدم وجود قاعدة للمعلومات البيئية.

آليات التنفيذ :

– تشكيل لجان إقليمية ومحلية وتفعيل دورها ومشاركة الجمعيات الأهلية.

– حصر الاحتياجات المؤسسية والتدريبية ومساهمة الأطراف واختيار فريق العمل، ووضع أسس متابعة وتقييم مشروعات التدريب البيئى.

– وضع النظم واللوائح المنظمة للعمل فى المشروع والتعاقد مع المكاتب الاستشارية المتخصصة والجامعات لتنفيذ هذه المشروعات.

– حصر الاحتياجات المؤسسية والتدريبية للجهات العاملة في مجال البيئة.

– تحديد مساهمة الأطراف المعنية، ومدة مشروعات البناء المؤسسى وضمان الاستمرار والمحافظة على الاهتمام بجوانبه البيئية .

أخيراً اتفقت كل المجموعات على ما يلى :

أ- أدوار ومسئوليات كافة الأطراف :

– وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والجهات المعنية بشئون البيئة مثل : (وزارة الصحة – وزارة الري – وزارة الزراعة – شرطة البيئة والمسطحات – الوحدات المحلية – مكاتب شئون البيئة بديوان عام المحافظة).

– الجمعيات الأهلية والعمل الجماعى للمحافظة على البيئة.

ب- الجهات التمويلية والجهات المانحة :

ضرورة تكاتف أطراف متعددة وجهات مهتمة بشئون البيئة وقناعتها بأهمية المردود البيئى والتنمـــوى للمحافظـــة على البيئة، ومن هذه الجهات : المستثمرون وجمعيات رجال الأعمال وصندوق التنمية الاجتماعي وصـــندوق حمايـــة البيئة والمنح المحلية والدولية والجهات الغير حكومية بالإضافة إلى صندوق حماية البيئة.

ج- آليات متابعة ورصد المشروعات لاستمرارها :

آليات المتابعة والرصد تعتبر مرحلة هامة حيث أنها تحدد حجم المشكلات البيئية، وتقييم الإجراءات المطلوبة للحد منها، مع ضرورة تفعيل دور الجهات التالية لرصد ومتابعة المشروعات البيئية وهى :

- الوحدات المحلية ومكاتب شئون البيئة.

- الجامعات والمراكز البحثية ودورها فى التدريب والرصد ووضع متقرحات الحلول التطبيقية القابلة للتنفيذ على أساس علمى.

- المواطن ودوره فى التصدى للمشكلات البيئية والالتزام بالسلوك السليم.

- وزارات الري والموارد المائية والزراعة والصحة والسكان .